



منظمة العمل العربي



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



المؤتمر السادس عشر للوزراء العربيين عن التعليم العالي والبحث العلمي
في جامعة القاهرة، 27-26 ديسمبر 2017

المؤتمر السادس عشر للوزراء العربيين عن التعليم
العالي والبحث العلمي في الوطن العربي
26-27 ديسمبر 2017، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية-القاهرة

تطوير علاقة أسواق العمل العربية بمؤسسات التعليم العالي والجامعي في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030 (ورقة مقدمة من منظمة العمل العربية)

إعداد
د.محمد عبد الشفيق عيسى
أستاذ الإقتصاد
المعهد القومي للتخطيط - جمهورية مصر العربية

ديسمبر 2017

**تطوير علاقة أسواق العمل العربية بمؤسسات التعليم العالي
والجامعي في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030**

المحتويات

تقديم

القسم الأول

المنظومة التعليمية ومنظومة التعليم العالي، ومتطلبات التطوير
إشارات تطبيقية من واقع دراسات حالة عربية

القسم الثاني

محددات العلاقة بين التعليم العالي و أسواق العمل في الدول العربية
الجزء الأول الخصائص العامة لأسواق العمل العربية

الجزء الثاني علاقة منظومات التعليم العالي العربية بأسواق العمل -
حالة التعليم التكنولوجي

القسم الثالث

تجارب وخبرات دولية في مجال "قابلية التشغيل لقوة العمل" لمخرجات التعليم
العالي.

خاتمة: تطوير علاقة أسواق العمل العربية بمؤسسات التعليم العالي والجامعي
في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030.. كيف؟.

تقديم

يتحدد الهدف الأساسي لهذه الورقة في تشخيص طبيعة العلاقة بين أسواق العمل ومنظومات التعليم العالي في الدول العربية، بصورة دقيقة؛ وتقديم حلول مقترحة لجبر الانكسار في هذه العلاقة، إذ يبدو طرفاها في الحالة، أو الحالات، العربية، كحدين متعارضين، بينما هما متكاملان في أحوال أخرى.

تلك الحالات الأخرى تكون فيها العلاقة بين الحدين متكاملة **"إلى حد كبير جدا"** في مجموعة الدول الصناعية السبع في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية و شمال شرق آسيا أي اليابان، و **"إلى حد كبير"** في بعض من الدول "المصنعة حديثا" بمنطقة شرق آسيا الأقصى وخاصة الصين وكوريا الجنوبية وتايوان، ولاننسى البلد المصنّع قديما والمعاد تصنيعه حديثا-أي روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي العتيد.

أما في عدد من البلدان شبه الصناعية- السائرة على طريق التصنيع أو "حديثة التصنيع"- فتكون فيها العلاقة بين الجانبين متكاملة **"إلى حد ما"**، فهي معقولة أو متوسطة في كل من جنوب شرق آسيا (و في مقدمتها الهند وأخرى مثل تايلند وفيتنام و ربما الفيليبين وماليزيا)، وفي أمريكا اللاتينية (و خاصة البرازيل والأرجنتين وربما المكسيك) وفي إفريقيا (مثل دولة جنوب إفريقيا).

أما فيما تطلق عليه بعض المنظمات الدولية تعبير "الأسواق الناشئة" فهي مزيج غير متجانس من البلدان السائرة على طريق النمو، وتكون العوامل المسئولة عن النمو فيها متباينة بين البلاد التي يكون فيها النمو المدفوع بالموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز، و البلاد المدفوع النمو فيها بالحالة الأولية والمختلطة للموارد البشرية من حيث المدخلات الكمية لقوة العمل بالذات، قبل

التكوين المعرفي والمهاري، وبلاد تجمع بين خليط للأمرين، كما هي حالة العديد من بلدان قارة إفريقيا (مثل نيجيريا). وهنا تكون العلاقة بين طرفي أسواق العمل والتعليم العالي ضعيفة بشكل عام.

خارج هذا كله، ينتمي عدد كبير من الدول في القارات الثلاثة لإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، (لاسيما من جنوب شرق آسيا وغرب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الوسطى و منطقة بحر الكاريبي) لمجموعة تسمى "البلدان الأقل نمواً" ومجموعة فرعية منها تسمى بدورها "الأقل بين البلدان الأقل نمواً" Least Less-developed Countries ولاننسى بلدانا تكالبت عليها عوامل خارجية و داخلية ومن ظروف التحولات المناخية، لتقع في جبّ المجاعة والحرب الأهلية، او هما معا، سنين عددا. و هنا تكون العلاقة بين التعليم العالي وأسواق العمل ضعيفة جدا، وربما أن طرفيها غير قائمين أصلا بالشكل المجسم.

و الدول العربية تمثل مزيجا غير متجانس من المجموعات المختلفة الأخيرة، و إن أسواقها المحلية تعكس هذا المزيج المعقد في جميع الأحوال. ولذا تكون العلاقة بين طرفي الموضوع غير متجانسة بالتبعية.

في ضوء ما سبق، و من أجل تحقيق الهدف من هذه الورقة- المساهمة في تشخيص طبيعة العلاقة بصورة دقيقة بين الجانبين و "وصف العلاج"- نقدم في القسم الأول وصفا تحليليا للمنظومة التعليمية وخاصة منظومة التعليم العالي، ومتطلبات تطويرها، مع إشارات تطبيقية من واقع "دراسات حالة" عربية.

أما في القسم الثاني فنقوم باستخلاص محددات العلاقة بين الطرفين، حيث نعرض، في الجزء الأول من هذا القسم، لخصائص أسواق العمل في الدول العربية، من حيث هي أسواق تسودها تشوهات مختلفة، كطرف أول ل "العلاقة-المشكلة"، وكمسبب من جهته للضعف فيها. بعد ذلك، في خطوة أولية في هذا المجال، تشخيص طبيعة "العلاقة-المشكلة" بوصفها مشكلة الموازنة بين الطرفين، من وجهين متقابلين هما المظهر والجوهر.

و في الجزء الثاني من القسم الثاني نعرض لاختلال العلاقة بين منظومات التعليم العالي و أسواق العمل، **توصيفا** للمشكلة من ناحيتها و **وصفا** للعلاج.

وفي القسم الثالث نقدم نبذة من الخبرات والتجارب الدولية حول "قابلية التشغيل لقوة العمل" **لمخرجات التعليم العالي**.

وننتهي **بخاتمة تركيبية** حول الموضوع، في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

القسم الأول

المنظومة التعليمية ومنظومة التعليم العالي، ومتطلبات التطوير إشارات تطبيقية من واقع دراسات حالة عربية

نقدم فيما يلي إشارات تطبيقية حول اختلال العلاقة بين التعليم، خاصة التعليم العالي، وبين اسواق العمل في الدول العربية. ونبدأ بخلفية عامة حول السباق العالمي والعربي نحو التعليم والتعليم العالي، ونقدم بعدها مؤشرات أخرى ذات صلة مباشرة بالموضوع لننتهي ببعض أبرز اختلافات المنظومة التعليمية، وخاصة منظومة التعليم العالي، في الدول العربية.

أولاً

السباق العالمي والعربي نحو التعليم والتعليم العالي

تجري الجهود بصورة حثيثة، كما رأينا، من أجل تطوير المنظومة التعليمية في العالم وفي المنطقة العربية بشكل عام.

ورغم الإنجازات المحققة فإن هناك ثغرات أساسية وجوانب قصور جذرية، فما تزال معدلات الأمية مرتفعة، مقارنة بمناطق أخرى في العالم النامي، ونقصد شرق آسيا، وكذلك الحال

بالنسبة لمعدلات القيد في التعليم الثانوي والعالي.. كما يلاحظ ارتفاع معدلات التسرب من التعليم. والأهم ما يلي، وبعضها أشرنا إليه آنفاً:

- أن أغلب الطلاب الجامعيين مسجلون في أقسام الدراسات الأدبية و العلوم الاجتماعية - وليس في العلوم الأساسية والرياضيات.
- لا تنجح الأنظمة التعليمية العربية في إنتاج المهارات المطلوبة، في عالم تتزايد فيه درجات المنافسة، مما يسهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، والذين يعمل قطاع كبير منهم في القطاع الحكومي، منخفض الإنتاجية أصلاً.
- انخفاض درجة المساواة في التعليم بين ذوي الشرائح المتباينة من الدخل، مقارنة بمناطق أخرى في العالم، وهو ما ينعكس على التفاوت بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة، من حيث: الحصول على فرصة التعليم أصلاً، والاستمرار في سلك "التمدرس"، وبالتالي: عدد سنوات الدراسة الكلي، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم العالي والجامعي، و إمكان الحصول على "تعليم جيد".

هذه الثغرات وأوجه القصور قائمة عبر الزمن، وقد تم التنبيه إليها مرات كثيرة خلال السنوات العشرة الأخيرة على الأقل، كما ظهر مثلاً في التقرير المقدم للجنة العربية التاسعة عشرة والتي عقدت بمدينة الرياض عام 2007 (تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية حول تطوير التعليم في العالم العربي) ففيه عن أوضاع التعليم العالي، أنه من الزاوية الكمية، لا يزال التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي تعليماً نخبويًا. إن نسبة القيد الإجمالي للملتحقين بهذا التعليم على مستوى المنطقة العربية كلها لم تتجاوز 39% من مجمل الفئة العمرية المقابلة لهذا النوع من التعليم (18-24 سنة)، وتراوح النسب بين الدول العربية المختلفة بين حد أعلى لبعضها، بنسبة 49% وحد أدنى لبعضها الآخر، بنسبة 4%. يضاف إلى ذلك، سوء توزيع الطلاب بين الكليات والتخصصات العلمية والتطبيقية، من جهة أولى، وبين الكليات والتخصصات النظرية و"الأدبية" من جهة أخرى؛ (وتفتقر الجامعات في الدول العربية إلى

"التشبيك الإلكتروني" فيما بينها، كما تفنقر إلى المكتبات الرقمية الكاملة في معظمها إن لم يكن فيها جميعاً).

وعن أبرز التحديات التي ظلت تواجه التعليم في البلدان العربية فإنها تتلخص فيما يلي:

- غياب الرؤية التتموية الشاملة للأنظمة التعليمية، فهي تعمل لتحقيق أمرين لا ثالث لهما: النجاح في الامتحانات، ومنح الطلاب شهادات للتوظيف.
- النفوذ الطاغي للإدارة المركزية، وغياب الدور التخطيطي والتنفيذي للمستويات اللامركزية والمحلية.
- عدم كفاية، وعدم كفاءة، التمويل المخصص للتعليم. وينتج عن ذلك عدم القدرة على استيعاب التلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة، والافتقار إلى المرافق والمنشآت والمختبرات والملاعب والأجهزة والمكتبات...إلخ.
- تعاضم تأثير القوى الخارجية على التعليم، من خلال القروض والمنح المشروطة.
- الانشطار الثقافي في بنية التعليم العربي، وخاصة حينما تستأثر أقلية محدودة بالتعليم الجيد الذي تتيحه لها وفرة مواردها المالية.

ثانياً

مؤشرات أخرى عن الحالة التعليمية في الدول العربية

من واقع الوثيقة الرئيسية المقدمة إلى المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الذي عقده "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم"

في الفترة من 22 إلى 26 ديسمبر 2015 بمدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية¹ ، نجد أنه من بين دوافع التوسع في التعليم العالي أن مجتمعات الوطن العربي شابة، تقع أعمار أغلب سكانها بين 15 و 40 عاما. وتبلغ نسبة الفئة العمرية القل من 15 سنة حوالي 33% من إجمالي السكان، وتمثل شريحة السكان الذين تقع اعمارهم دون 25 أكثر من 50%، والذين تقع أعمارهم بين 15 و 24 سنة حوالي 20%. هذه النسبة المرتفعة للشباب يمكن أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية إذا تم إعدادها وتكوينها بشكل جيد.

تواصل الوثيقة المذكورة (إن إحصاءات اليونسكو تشير إلى التزايد المطرد للعدد الإجمالي للطلاب خلال العقد الأخير، إذ بلغ عدد الطلاب في العام 2011 في الدول العربية ثمانية ملايين ونحو 148 ألف طالب، منهم 48% من الإناث. وقد بلغت متوسط النسبة العامة للالتحاق بالتعليم العالي في الدول العربية ككل 22% سنة 2008 مقابل 16% سنة 1998. وبلغ عدد الجامعات في الدول العربية عام 2008 حوالي 395 جامعة- حسب: "اليونسكو، نحو فضاء عربي، 2010". وتضخم عدد طلاب الجامعات الحكومية ولكن مع ارتفاع في نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس. ويذكر في هذا الصدد ان العديد من الجامعات العربية تجاوزت المعدلات الدولية من حيث متوسط عدد الطلاب في الجامعة الواحدة.... وهذا يعني أن العديد من الجامعات العربية انخرطت في سياسة التوسع الكمي، عن طريق قبول أعداد من الطلبة تتجاوز قدراتها الأكاديمية والإدارية)².

و ورد في "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" لعام 2016 ما يؤكد الاستمرار في سياسة التوسع الكمي لمنظومة التعليم العالي في الدول العربية، حتى بالمقارنة بالمتوسط العام للدول النامية، حيث بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية حسب آخر بيانات

¹ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تمويل التعليم في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية المقدمة إلى المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي-المعقود بمدينة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة 22-26 ديسمبر 2015 (من إعداد د.نور الدين الدقي) ، ص ص 9-10.

² - المرجع السابق، ص 10.

متوفرة، حتى عام 2014، حوالي 29% مقابل 23% على مستوى البلاد النامية ككل، وإن بلغ 32% على مستوى العالم عموماً³.

بعض اختلالات المنظومة التعليمية وخاصة منظومة التعليم العالي

في ضوء الدلائل الرقمية والوصفية السابقة جميعاً، نخلص إلى بعض أهم أوجه الاختلالات و العيوب التي كشفتها الجهود المنظمات الدولية والمنظمات العربية المتخصصة- ومن بينها المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة كما وضح في التقرير المشار إليه آنفاً- كما يلي:

- افتقاد التوازن الاجتماعي في هيكلية التعليم العالي. وبرغم التطور الكمي لعدد ونسبة الإناث في التعليم العالي، إلا أن التفاوت بين الجنسين ما يزال واضحاً من خلال ارتفاع نسبة الإناث في فروع الإنسانيات والدراسات الأدبية، وأحدث ذلك فائضاً منهن يشكل عقبة أمام إدماجهن في سوق العمل. كما أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي يظل أضعف بالنسبة لأبناء الشرائح الاجتماعية الفقيرة، بالمقارنة مع أبناء الشرائح الغنية. وحسب تعبير التقرير: (يبقى أبناء الشرائح الاجتماعية المتواضعة أكثر تواجداً نسبياً في الاختصاصات الأكثر عرضة للبطالة، مما يعوق دور التعليم العالي كآلية أساسية للحراك الاجتماعي).
- باستثناء بعض الدول العربية، هنالك تراجع نسبي في المخصصات الموجهة للتعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي، وعلى الأقل: عدم حدوث زيادة في هذه المخصصات. كما يلاحظ إهدار الموارد الموجهة للتعليم العالي والبحث العلمي، خاصة مع ذهاب النسبة الغالبة منها إلى بنود الإنفاق الجاري، من الأجور والمرتبات والمصروفات الإدارية.
- ضعف التأهيل الأكاديمي والمهاري للطلبة الجامعيين، وفق المعايير العالمية للجامعات الرائدة وخاصة الجامعات ذات المرتبة المتقدمة، وخاصة: جامعة هارفارد، جامعة ستانفورد، جامعة ييل، معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، جامعة كاليفورنيا-بيركلي، جامعة

³ -جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص 65.

كامبريدج، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، جامعة أكسفورد، جامعة كاليفورنيا-سان فرانسيسكو، وجامعة كولومبيا-نيويورك.

و حقا لقد تزايد عدد الجامعات الخاصة (لا نقول "الأهلية" غالبا) في الدول العربية بصورة ملفتة، فيما يشبه الطفرة في السنوات الأخيرة، سواء منها الجامعات المحلية والجامعات الأجنبية، ولكن من الصعب إجراء تقييم كامل لها ، وإن كان الواقع يشير إلى أن كثيرا منها -أو بعضها- غير معتمد على نفسه كليا أو جزئيا في (الهيئة التدريسية)، كما أن المناهج فيها لا تختلف جوهريا عن تلك السائدة في الجامعات (القديمة).

ثم أن هذه الجامعات الخاصة الجديدة هادفة إلى الربح بشكل أساسي، بحكم طريقة قيامها، بعكس حال الدول الصناعية المتقدمة والتي تؤدي فيها التبرعات والهبات والوقفيات والتمويل الأهلي عموما، دورا جوهريا.. وهذا الواقع ينذر بإمكان أن تتحول هذه الجامعات و(أشباه الجامعات) في بلادنا إلى كيانات مغلقة على القادرين ماليا، و تؤول من ثم إلى آلية لتعميق بعض الانقسامات الاجتماعية القائمة في العديد من الدول العربية.

الإطار التحليلي لعمليات التطوير

قامت بعض فرق الخبراء في المنظمات الدولية، ببناء أطر تحليلية لعملية التطوير المنتظرة لمنظومة التعليم العالي في الدول العربية كما وضح في تقرير سابق للبنك الدولي بعنوان "الطريق غير المأهول". وفي العنوان الفرعي: [إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتكون الإطار التحليلي في هذا التقرير من ثلاثة عناصر:

1. "هندسة النظام التعليمي" وتركز على (مدخلات العملية التعليمية)، سواء كانت مدخلات بشرية (المدرسون وعناصر الإدارة المدرسية والتعليمية) أو مدخلات مادية (التجهيزات والمباني والمواد والمعينات التدريسية) ومالية (مخصصات الإنفاق). أما المخرجات أو

نواتج العملية التعليمية فتتصب على المعارف والمهارات المحصلة من جانب المتخرجين من النظام.

2. منظومة الحوافز المادية والمعنوية، الموجهة لتغيير سلوك (الأطراف الفاعلة) الأساسية، أو "مقدمي الخدمات": من المدرسين، ومديري المدارس، والإدارات المحلية، على نحو إيجابي يصب في إصلاح المنظومة.

3. المساءلة العامة، بمعنى إخضاع العملية والمنظومة التعليمية، لنوع من الرقابة من كافة الجهات المعنية بتحسين أداء التعليم، أو من جمهور "المتعاملين": الآباء و "أولياء الأمور"، والطلبة أنفسهم، والعاملون، وأرباب العمل - بغية "تعريض" الواقع التعليمي لأضواء كاشفة تبين العيوب سواء الظاهرة أو غير الظاهرة.

و لنبدأ بالعنصر الأول: هندسة المدخلات

من الجلي أن هناك جهدا كبيرا قد بذل في المنطقة العربية، في مجال تطوير التعليم والتعليم العالي، ولكنه لم يتعدّ حيز النشاط البسيط المباشر، من أجل توفير المدرسين، والمباني والمواد والأجهزة التدريسية- وصولا إلى الحاسبات ووسائط "تكنولوجيا المعلومات". غير أن من الملاحظ أن ذلك الجهد بقي في الإطار (الساكن) بصفة عامة، ويشهد على ذلك: مخازن مكدسة بالأجهزة والحاسبات، في أقبية المدارس العامة، دون استخدام فعلي، أو فعال.

لذا يلزم "مراقبة الجودة" للمدخلات، وتفعيل المشاركة بين أطراف عديدة لأجل توفير مصادر تمويل إضافية، بغرض تفعيل الحوافز ، وبناء الكيان المادي والبشري لكل من الوظيفة التدريسية، والوظيفة البحثية للمؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات: سواء جامعات الدراسة المنظمة، أو جامعات البحوث، على نحو ما هو قائم في بعض الدول الصناعية. وهنا يأتي دور المجتمع الأهلي، ومؤسسة الوقف، والقطاع الخاص، وشراكات البحوث التعاقدية الممولة، مع كل من القطاع الحكومي، والشركات.

العنصر الثاني: استخدام الحوافز

ويشمل هذا الاستخدام عنصرين:

- 1- حوافز مادية ومعنوية للمدرسين ومديري المدارس والمؤسسات التعليمية، على نحو قابل للمقارنة مع فرص أخرى لكسب الدخل في المجتمع، والعمل على ربط الحافز بالإنجاز.
- 2- تحقيق درجة أعلى للاستقلالية في المنظومة والعملية التعليمية، لاختيار المناهج والمادة التعليمية والكتب، والمزيد من الاستقلالية للمدارس أو الكليات والجامعات نفسها، و للمستويات المحلية، بهدف نقل أكبر قدر ممكن من مسؤوليات اتخاذ القرار، من "المركز"، إلى المستويات اللامركزية.

العنصر الثالث : هو المساءلة العامة

ويرتبط تفعيل المساءلة بتحقيق ديموقراطية العملية التعليمية. وحسب تعبير فريق البنك الدولي: إن التعليم لا بد أن يصبح له (رئيس جديد) هو : الجمهور نفسه، وليس الدولة أو الحكومة، كما هو عليه الحال في المنطقة العربية الآن.

القسم الثاني

محددات العلاقة بين التعليم العالي وأسواق العمل في الدول العربية

الخصائص العامة لأسواق العمل العربية:

تشوهات أسواق العمل بين مظاهرها و جوهرها

أولاً: مظاهر تشوهات أسواق العمل العربية

- 1- تعدد أنظمة وقوانين العمل ، دون وجود إطار مشترك للجميع .. ومن ذلك، في عدد من الدول العربية مثلاً: قانون العاملين المدنيين في الدولة-القانون الناظم لقطاع الأعمال العام وشركاته القابضة والفرعية- - قانون العمل (في القطاع الخاص) -القانون الناظم للجمعيات الأهلية- القوانين الناظمة للتعاونيات، مما يتطلب قبل كل شيء رسم سياسة تنموية شاملة يسهم في تحقيقها كل من جهاز الخدمة المدنية (أو القطاع الحكومي) و القطاع العام، والخاص، والتعاوني، ومنظمات المجتمع المدني .
 - 2- تعدد نظم الأجور، وفق تعدد نظم العمل المشار إليها آنفاً وبخاصة :
 - أ- التفاوتات والتباينات في المستويات الأجرية، والتي لا تتوقف على تباين الأنظمة التشريعية الحاكمة للأجور، فقط، ولكن أيضاً على اختلاف نوعية النشاط الاقتصادي : ما بين أنشطة الإنتاج السلعي، وأنشطة الخدمات، وفي داخل كل منها: حيث يرتفع مستوى الأجور عموماً في قطاعات الصناعة الاستخراجية، النفطية والمعدنية، عنه في الصناعات التحويلية، كما يزيد مستوى الأجر في قطاعات التشييد والكهرباء عن العديد من القطاعات السلعية الأخرى. وبالمثل، فإن الأجور في القطاعات المدرة للنقد الأجنبي (ترتفع عن مثيلتها في قطاعات خدمية أخرى، كما يرتفع مستوى الأجور في أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن المستوى العام للأجور في معظم الدول العربية.
- كما يقع التفاوت في المستويات الأجرية أيضاً حسب اختلاف المواقع الجغرافية، ما بين الريف والحضر، وبين المناطق الحضرية وبعضها البعض..إلخ.

ب- عدم تخصيص الزيادات المناسبة للأجور والرواتب، بالتناسب مع غلاء الأسعار، مع الأخذ في الاعتبار معدلات زيادة الإنتاجية؛ و يتحقق ذلك عن طريق توفير أسس ومقومات العلاقة المتوازنة بشكل صحيح بين أضلاع مثلث (الأجور والأسعار والإنتاجية).

3- عدم توفر شروط العمل اللائق ، وبخاصة:

أ- عدم توفر منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية للعاملين ، بما في ذلك : التأمينات الصحية والتأمين ضد البطالة ، والمعاشات التقاعدية؛ و عدم رسم سياسة فعالة للتعامل مع مخصصات صناديق التأمين والمعاشات ، لتجنب إهدار أموال المؤمن عليهم .

ب- عدم توفير الخدمات العمالية الضرورية، بالمستوى المناسب، وفي مقدمتها الإسكان العمالي ، ووسائل الانتقال من وإلى أماكن العمل، وطرق الحماية من أضرار وإصابات المهنة (أنظمة السلامة المهنية) والتعويض العادل عنها، بالإضافة إلى توفير مخصصات مناسبة كبديل لمخاطر المهنة في بعض الأنشطة وخاصة التعدين، وخاصة مناجم الفحم والحديد .

ج- عدم توفير ظروف العمل المناسبة في بعض من الدول العربية أو في العديد من القطاعات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية، و من ذلك مثلا: تقديم وجبات مجانية للعاملين-أو بسعر معتدل- ووسائل الانتقال الكريمة من وإلى مكان العمل، كما أشرنا

4- عدم بناء إطار قانوني ومؤسسي مناسب للعلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة وأرباب العمل والعمال) ولتنظيم النقابي، والعلاقات العمالية مع "الإدارة"، بما يكفل حسن التسيير (أو "الحوكمة الرشيدة") مع كفاءة التنظيم التشريعي والمؤسسي المناسب للحقوق العمالية المعترف بها، وخاصة الحق في التنظيم النقابي، و الحق في الإضراب والاعتصام، دون إضرار بصالح العمل، و من خلال تفعيل قنوات الحوار المجتمعي المناسبة والإدارة الجيدة للمفاوضات العمالية والمساومة الجماعية.

ثانيا : جوهر التشوهات في سوق العمل

العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية هي مطلب دائم و بالغ الأهمية في سياق عملية التنمية، ولطالما نادى بذلك منظمات العمل العربي المشترك، وخاصة منظمة العمل العربية.

ولكن هذا المطلب لا يؤخذ في قشرته الظاهرية، وإنما بمضمونه الجوهرية. ومن هنا يصبح المهم ليس مجرد موازنة مخرجات النظام التعليمي - وخاصة منظومة التعليم العالي - لاحتياجات سوق العمل في حد ذاته، وبالمعنى الضيق، وإنما موازنة مخرجات نظام التعليم والتدريب (بما فيه التعليم التقني والتدريب المهني) مع احتياجات التنمية الشاملة و بصورة كلية. ذلك أن الاقتصار على سوق العمل فقط ، يحصر مخرجات نظام التعليم والتدريب في تلبية حاجات سوق مشوهة أصلاً ، وغير منققة مع متطلبات التنمية الشاملة.

ومن أهم الأبعاد المتعلقة بالتشوه الجوهري لأسواق العمل العربية، من زاوية العلاقة بالتعليم والتعليم العالي، ما يأتي:

1- اختلال التوزيع القطاعي للعمالة ، انعكاساً لاختلال هيكل الإنتاج ، حيث تتركز معظم العمالة في الأنشطة المتعلقة بالقطاعات الأولى والثالث (الزراعة والمناجم من جهة ، والخدمات من جهة أخرى) . وإذن فإن إزالة تشوهات النظام الانتاجي هي المقدمة الطبيعية لإزالة التشوهات في سوق العمل .

2- اختلال العلاقة التوزيعية بين نصيب العمل من الدخل القومي (مخصص الأجور) ونصيب عوائد حقوق التملك، حيث تستأثر "حقوق التملك" بالشرط الأعظم من الدخل الوطني بشكل عام، مقابل نصيب محدود نسبياً للأجور، برغم دور العمل في تكوين "القيمة المضافة" للاقتصاد القومي.

3- استئثار "القطاع غير النظامي" بشرط مؤثر من سوق العمل، يصل إلى حدود أن يكون أكبر مشغّل للعمالة في معظم الدول العربية، حيث يهيمن على نحو 49% من العمالة في عدد من الدول العربية مثلاً، حسب بعض التقديرات.

الجزء الثاني من القسم الأول

علاقة منظومات التعليم العالي العربية بأسواق العمل حالة التعليم التكنولوجي⁴

التعليم التكنولوجي العالي و سوق العمل

تتوفر في الدول العربية الشواهد الدالة على عدم قدرة سوق العمل الصناعي على استيعاب خريجي التعليم التكنولوجي العالي في العديد من الدول العربية ، وهو ما يتمثل في "طول فترة الانتظار" للانخراط الرسمي في هذا السوق ، أو في البطالة الجزئية أو المنقطعة أو "نقص التشغيل" .

وربما تم الاستناد إلى هذه الشواهد كحجة لعدم التوسع في التعليم التكنولوجي ، وتفيد بعض التقديرات المتاحة عن الدول العربية بانخفاض الأهمية النسبية للطلبة المقبولين بالتعليم التكنولوجي ضمن اجمالي المقبولين بالتعليم الجامعي باضطراد .

ويتبدى العجب من سياسة القبول بأغلب الجامعات في الدول العربية وما تحمله من تحيز للكليات والقسام الجامعية والعالية المسماة ب "النظرية"، من أن خريجي هذه الكليات (خاصة الآداب والقانون والتجارة) يشهدون المعدل الأكبر المقارن للبطالة بين خريجي الجامعات ، أو ما يسمى بفائض الخريجين ، وقد فتحت لهم الأبواب على مصراعيها وانعكست هذه الزيادة في زيادة هائلة لأعداد المقبولين بالجامعات ككل .

4 - أنظر مثلاً: د.محمد عبد الشفيق عيسى، العلاقة بين منظومة التعليم التقني والتدريب المهني ومؤسسات الإنتاج، وعملية "البحث والتطوير" في الدول العربية، ورقة عمل مقدمة إلى : المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الرياض، 16-18 يناير/كانون الثاني، 2010.

والملاحظ أن التعليم التكنولوجي عموماً يعاني من اختلالات على صعيد الكم والهيكل النسبي للتخصصات المختلفة، و الكيفاً النوعية والجودة. فمن زاوية الكم، يلاحظ أن هذا التعليم لا يأخذ حظه الواجب من سياسة التوسع في القبول بالتعليم العالي والجامعي برغم التحفظات المثارة من واقع الاستيعاب في سوق العمل الصناعي الراهن.

كما أنه من السهولة بمكان أن نلاحظ حقيقة الاختلال "الهيكلية" في توزيع الدراسة بين التخصصات المختلفة من وجهة نظر الاحتياجات الحالية والمتوقعة لعملية الإنتاج والتنمية . ونؤكد هنا على الأهمية البالغة لتطوير الدراسة التكنولوجية - كما وكيفا- في الصناعات التي يتوقع أن تحقق فيها كل من الدول العربية ومجموعاتها الفرعية ميزة نسبية مرتفعة أو التي تشكل عماد التوسع في الصناعات الأخرى، ونشير هنا إلى ما يلي : هندسة الغزل والنسيج ، هندسة السيارات (ومعلوم ما لهاتين الصناعتين من أهمية نسبية في الناتج والاستثمار والتشغيل والصادرات المتوقعة) والهندسة الميكانيكية (لبناء الآلات الكهربائية وغير الكهربائية) وبناء السفن (تشبيد أسطول للنقل البحري) بالإضافة إلى هندسة الري (مع التوسع في استصلاح و استزراع الأراضي) وهندسة الأشغال العامة (مع التوسع في تشييد هياكل البنية الأساسية) . ويبقى لنا بعد أن أشرنا إلى الكم والهيكل النسبي للتعليم الهندسي الجامعي أن نعرض على قضية رفع مستوى "النوعية" لهذا التعليم .

نوعية التعليم التكنولوجي :

مخرجات التعليم التكنولوجي وعلاقته بالصناعة

تتركز مشكلات النوعية (أو ما تسمى بالجودة) في علاقة مخرجات التعليم بالجهات المستخدمة، وخاصة الصناعة. و هذه العلاقة لها طرفان هما الجامعة والصناعة ، فأما الجامعة - كليات الهندسة بالتحديد - فإن عليها عدة مسئوليات للارتقاء بمستوى التعليم نوعياً، وذلك من حيث الأبعاد الآتية:

1- الارتقاء بمستوى الجهد المبذول من أساتذة الكليات، بضمان تفرغهم لأداء مهمتهم الجامعية وكفالة ظروف رفع مستوى انتاجيتهم التعليمية ، ورفع قدراتهم البحثية بتوفير

الجانب "العيني" (ممثلًا في التجهيزات والمعدات والمواد ومعامل التجريب ..الخ) والجانب "الناعم" الممثل في المناخ الإداري - الاجتماعي المصاحب للعملية البحثية والتعليمية .

ولاشك أن تحقيق هذه المهمة تحوطه مصاعب متعددة تتعلق بقصور التمويل المخصص للبحث والتطوير R&D، وانخفاض عوائد هذا النشاط أصلاً، بالإضافة إلى انخفاض المستوى المقارن لدخل الأستاذ من العمل الجامعي في مواجهة مغريات التعامل مع "قوى السوق" خارج أسوار الجامعة، أو العمل خارج البلاد.

ويكمن جزء من حل هذه المشكلة في تعاون الصناعة مع الجامعة من خلال المساهمة في تمويل نفقات البحوث المتصلة بالصناعة بعقود للبحث والتطوير على غرار ما هو قائم في الدول الصناعية، مما يرفع من الإمكانيات الفنية المتوفرة للبحث ومستوى الدخول المتاحة لأعضاء هيئة التدريس والبحث ، ويشجعهم، من ثم، على إجراء البحوث ذات الطابع الابتكاري الخلاق المرتبط باحتياجات الصناعة، والخروج من دائرة البحوث (النمطية) الموجهة للحصول على "الترقيات الإدارية" .

2- إحداث التغيير اللازم في هيكل الدراسة الجامعية، من حيث التناسب الضروري بين الدراسة في فروع الإنسانيات والعلوم الأساسية ، والبرامج الهندسية، مع اهتمام خاص بالتصميم الهندسي وخاصة التعليم بمساعدة الحاسبات، فالتصميم هو حجر الأساس في التعليم الهندسي أو هو (قلب الهندسة النابض). ويتطلب ذلك، من بين ما يتطلب، إنشاء تصميمات ومواد هندسية تهدف إلى تحسين الجودة والدقة والسرعة وتخفيض نفقات الإنتاج وتحسين الكفاءة سواء في التشغيل أو في استخدام المواد الخام أو في استخدام مصادر الطاقة .

3- تغيير طريقة التدريس والدراسة، ومن ذلك مثلاً :

• زيادة الاهتمام بالحاسبات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم والتدريب داخل الكليات وفي المواقع الإنتاجية المتخصصة .

- إعطاء المقررات العملية أهمية أكبر مما هو متاح لها حالياً بالمقارنة مع المقررات النظرية الأساسية القائمة .
- الاهتمام بالتجارب التوضيحية التي يجريها المحاضر أمام الطلبة فى سلاسل متصلة لا غموض فيها حتى يتمكن الطالب من الاعتماد على نفسه تدريجياً.
- مزيد من العناية بما يسمى (المشروع) للطلبة على وشك التخرج، باعتباره من الوسائل التعليمية التي تجعل الطالب قادراً على الاستقلال فى التفكير الهندسى .
- تشجيع الطلبة على الابتكار الخلاق دون وجل ، بالبعد عن الاسلوب "التلقينى" السائد والمتخذ أساساً رئيسياً للتقييم حتى الآن.
- مد الجسور بين كليات الهندسة والصناعة، وذلك بتشجيع مشاركة المؤسسات الصناعية فى كل من البحوث والتدريب العملى وتمويل نفقات التطوير التكنولوجى لمواقع الصناعة وتحسين جودة المقررات والمناهج الدراسية، بما لا يخلّ بالوظيفة الرئيسية للتعليم الجامعي، وفق متطلبات تنمية الاقتصاد الوطني.

القسم الثالث

تجارب وخبرات دولية في مجال "قابلية التشغيل لقوة العمل" لمخرجات التعليم العالي

تمثل "القابلية للتشغيل" في الاقتصاد الوطني إحدى القضايا الأساسية في مجال تحقيق ما يسمّى "الكفاءة الخارجية للتعليم"، سواء في حقل العلوم الأساسية والتكنولوجية أو في العلوم الاجتماعية (1).

وفيما يلي نشير إلى تجربتين بهذا الشأن هما تجربتا فرنسا (كدولة صناعية) وسنغافورة (دولة شرق آسيوية- شبه صناعية) :

1-3-3-2 التجربة الفرنسية

(1) أنظر عن العلوم الاجتماعية
See :GeorgiosPapanagnou (Ed.) : Social Science and Policy Challenges / Research and Policy Series, UNESCO, 2011 .

تشير تجربة فرنسا إلى اتساع القاعدة الاجتماعية للتعليم من المستوى الثانوي والعالي، وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي، حيث أصبح نحو 40% من جيل الشباب (في الفئة العمرية 25-34 سنة) يكتسبون تحصيلاً علمياً، كما تقول بعض دراسات "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" OECD، أعلى من آبائهم . وأن ذلك قد صاحبه ارتفاع جوهري في مستوى المهارة لدى السكان. لذا، ليس مفاجئاً أن نجد أنه من السهل للأفراد الأعلى تأهيلاً من حيث المهارة المكتسبة أن يتمكنوا من الدخول إلى سوق العمل ، حتى مع المستويات غير المرتفعة نسبياً من التحصيل العلمي (2) .

وبهذه المناسبة يلاحظ أنه بالنسبة للأفراد في الفئة العمرية (25-64 سنة) فإن نحو 84% منهم (و87% على مستوى الدول أعضاء "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية") استطاعوا الحصول على وظائف. و نجد 4.5% فقط متعطلين -في التجربة الفرنسية دائماً (مقابل 3.5% في "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية") و 11.5% خارج دائرة السكان المشتركين في النشاط الاقتصادي (مقابل 9.5% و "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية") . وتضيف مصادر هذه المنظمة إلى أنه في إيستونيا وبلجيكا و ألمانيا وهولندا والنرويج والسويد فإن نحو 90% من الأفراد الأعلى مهارة هم مشغولون ، بينما الأقل مهارة هم الأكثر تعرضاً للانكشاف الاقتصادي (1).

هذه الأرقام عن توسع قاعدة قابلية التشغيل للعاملين المهرة متخرّجي المنظومة التعليمية ، وخاصة من المستوى الثالثي ، تعكس أهمية الاستثمار في التعليم في فرنسا ، حيث زاد الإنفاق على التعليم بالنسبة للفرد في ذلك البلد بمعدل 15% بين عامي 2005 و 2011 على مستوى التعليم الثالث؛ مقابل 10% في المتوسط على مستوى "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" عموماً . هذا ، بينما لم يزد الإنفاق على التعليم من المستويين الأولي والثانوي في فرنسا إلا بنسبة 3%

(2) . OECD, Education At A Glance 2014, Country Note, France, 2014 .

(1) . Ibid .

فقط خلال الفترة المذكورة ، علما بأن مستوى الرسوم الدراسية يبقى معتدلاً نسبياً بالمقارنة مع سائر الدول أعضاء المنظمة المذكورة (2).

2-3-3-2 التجربة السنغافورية

إن توسع قاعدة قابلية التشغيل في هذا "البلد-الميناء" الآسيوي الصغير، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار الموسع والكثيف في التعليم والتعليم العالي . وحسب مصادر "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" فإنه-خلال الفترة من 2005 إلى 2009 - زاد الإنفاق على التعليم بنسبة 40% ، بينما زاد نصيب التعليم العالي من موازنة التعليم بشكل ثابت خلال نفس الفترة من نحو 36% عام 2005 إلى 42% عام 2009 . ومن المقرر أنه قد حدثت زيادة كبيرة ، خلال السنوات بعد 2009 ، في الإنفاق على التعليم عموماً، والتعليم العالي خصوصاً. وليست سنغافورة بدءاً في ذلك ، منذ زادت الاستثمارات بمعدلات مرتفعة على امتداد العالم ككل ، وخاصة في المستوى التعليمي الثالثي (3) .

تفسر مصادر "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" هذا الإنفاق الاستثماري المرتفع على التعليم العالي في سنغافورة بالذات، بأنه (نابع من إدراك أن قوة العمل المتعلمة جيداً هي أمر ضروري للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل) (4) . وتضيف (... في هذا البلد الذي شهد مستوى عالياً لتطور قطاع التعليم العالي ، كان هناك إدراك متزايد بالحاجة إلى إقامة أقوى العلاقات الممكنة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الصناعي، مع إحداث التنويع - في نفس الوقت - للمدى الخاص بالموصفات المهنية التي تقدمها هذه المؤسسات.. بالإضافة إلى إقامة علاقة وثيقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين مؤسسات التعليم العالي، في مجال الابتكار وإقامة "مشروعات المخاطرة في مجال البحث" كما هو الحال في الدول المتقدمة مثل فرنسا والمملكة المتحدة واليابان) (1) .

Ibid . (2)

See : OECD, Higher Education to 2030 : (3)

Globalization and Government Spending in Higher Education, Executive Summary, pp. 20-23 .

Ibid, p. 20.(4)

Ibid . (1)

(.. ولذا تعمل سنغافورة بشكل مركز في مجال تطوير وتحسين كفاءة الجامعات والمعاهد "البوليتكنيكية" ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات ، من أجل ضمان أن يبقى قطاع التعليم العالي السنغافوري ضمن طبقة التعليم المتميز بالمعايير العالمية) (2) .

ويضيف نفس المصدر أنه (في سنغافورة تتأكد أهمية التحرك في مجالات أكثر تعقيداً من التعليم ، عبر الشراكة مع القطاع التصنيعى لجنئ العوائد القصوى من الاستثمار فى التعليم العالى) (3) .

ونذكر أيضا بخصوص المعاهد البوليتكنيكية ونظائرها على مستوى الكليات الجامعية (..أنها تعمل مع معاهد البحث الحكومية لأداء دور مركزى على صعيد الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة ، كما فى مجال الطب والبحوث الإكلينيكية مثلا ، كما تعمل مع شركات الصناعة من أجل تطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية عبر مراكز الابتكار ووحدات التصميم الهندسى القارة ضمن المعاهد والكليات المذكورة) (4).

ويذكرنا ما يحدث فى سنغافورة بما حدث فى الصين من إعطاء الاهتمام اللازم للتوسع فى "التعليم مدى الحياة" مع الارتباط الجدى بقضية تنمية "قطاع التميز" فى العملية التعليمية The r .. حيث تقدم الصين 6.4% من اجمالى الإنفاق على التعليم العالى إلى تعليم الصفوة برسوم منخفضة (مقابل 1.7% فقط فى ألمانيا) - وهذا يعنى أن الصين تقدم نصيبا نسبيا يبلغ أربعة أضعاف ذلك النصيب فى ألمانيا، على صعيد تعليم النخبة- ويجرى ذلك تحت شعار : (لا يمكن تحقيق التميز إلا إذا توفرت الإرادة للاستثمار المتميز). (1)

وبطريقة دائرية ، يعيدنا هذا مرة أخرى إلى التجربة السنغافورية التى تؤكد على الدعم الحكومى للتعليم ، من خلال الإنفاق العام ، حيث يؤكد العديد من الخبراء أن لدى المسئولين فيها قدرا عاليا من الإدراك السليم لاعتبارات الكفاءة الاجتماعية للتعليم العالى ، وخاصة من حيث أثره فى خفض مستويات الفقر و معدلات الجريمة . كما يتوفر الإدراك بأن اعتبارات الإنصاف equity

Ibid, p. 23 (2)

Ibid . (3)

Ibid, p. 22 . (4)

Brandenburg and Jiani Zhu, op.cit, p. 49. (1)

تقضى بأهمية تحقيق فرص متساوية بين الأفراد (مبدأ تكافؤ الفرص) - حيث أن أصحاب الدخول المخفضة يواجهون المصاعب فى الحصول على الموارد اللازمة لاستكمال التعليم من المستوى الثالثى، حتى لو كان على سبيل الائتمان والقرض .. وآخرون تدفعهم المصاعب إلى الالتحاق بسوق العمل بأسرع ما يمكن بدلا من استكمال المراحل المتقدمة من التعليم.

استنتاج

فى ضوء التجريبتين السابقتين حول ربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل، يتضح أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال توسيع قابلية التشغيل كمييار لكفاءة المنظومة التعليمية. وأن ذلك بدوره مرتبط بزيادة مرونة الجهاز الانتاجى (وبالتالى مرونة سوق العمل). وإ فى ضوء التجارب المعاصرة، مثل تجارب سنغافورة والصين و اليابان، وفى مراحل تاريخية سابقة : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة - فإن المدخل الأصح لربط مخرجات العملية التعليمية بمتطلبات سوق العمل فى الأجل الطويل وفى السياق التنموي، إنما هو توسيع وتعميق الصناعة، وخاصة لإنتاج الآلات والمعدات الإنتاجية و أدوات الورش . ونشير فى هذا المقام إلى نقطة مهمة، ربما لا تجد اهتماما بشأنها كما ينبغى، وهى ما يسمى فى الصين تعليم الصفوة أو النخبة ويمسى فى الكتابات الغربية "إدارة المواهب" وكان يطلق عليها سابقا رعاية المتفوقين. و من ثم ينبغى استعادة الاهتمام بالمتفوقين، قبل وأثناء وبعد المرحلة الجامعية حتى الوصول بهم إلى مدارج العبقرية.

خاتمة:

تطوير علاقة أسواق العمل العربية بمؤسسات التعليم العالي والجامعي في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030..كيف؟

تناولنا فيما سبق قضية العلاقة بين التعليم العالي وأسواق العمل، ورأينا صراحة أو ضمنا أنه يمكن تشخيص العلاقة، ووصف العلاج للخلل بين طرفيها، من خلال التأكيد على أهمية الموازنة، موازنة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل. وأن هذه الموازنة ينبغي ألا ينظر إليها من زاوية ضيقة تقتصر على متطلبات الوضع الراهن لسوق العمل، بما يتسم به من تشوهات عديدة، وإنما تمتد إلى مدى أوسع وأرحب يأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الشاملة للاقتصادات العربية، من أجل ان توجه مخرجات النظام التعليمي إلى تطوير القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على جذب العمالة بشرائحها المختلفة، وفي صدارتها العمالة المؤهلة والمتخرجة من منظومة تعليمية-تدريبية كفاء بالمعنى الحقيقي.

ومن أجل التعرف على مشكلة "الموازنة" في الواقع العملي، قمنا بالاقتراب منها عبر تناول حالة محددة هي التعليم الهندسي العالي، كجزء من مركب التعليم التكنولوجي العربي ككل. وقد رأينا، في الحالة المدروسة، اختلالا في هيكل التخصصات الدراسية في المجال الهندسي، بحيث يزيد الإقبال على المهن المرتبطة بقطاعات (الفورة العقارية) بينما يقل على التخصصات المرتبطة بهندسة الإنتاج والهندسة الإلكترونية وكلتاها بالغة الأهمية في سياق التطور الإنتاجي-التموي. كذلك لاحظنا ثغرات عديدة في جانب الجودة أو (نوعية التعليم

الهندسي والصناعي)، مما يقتضي العمل المكثف لسد الثغرات ومواجهة النفاثس، على النحو الذي بيّنا. و تتبين أهمية (المواءمة) من زاوية الوضع التنافسي للاقتصادات العربية، حيث أن معظم الدول العربية تقع على الدرجة الأولى من درجات سلم التنافسية العالمية، حيث يعتمد النمو الاقتصادي فيها على الموارد الطبيعية ثم الموارد البشرية "الخام"، انطلاقاً من أنشطة الزراعة والرعي والمناجم والمحاجر واستخراج النفط الخام، ومن استخدام المدخلات الكمية لقوة العمل. وما يزال امام الدول العربية شوط مهم يجب أن تقطعه للانتقال إلى الدرجة الثانية المعتمدة- وفق تصنيف "المنتدى الاقتصادي العالمي" أو منتدى دافوس، من بين عوامل أساسية أخرى، على فاعلية النظام التعليمي الداعم والمعزز للكفاءة الاقتصادية والاجتماعية. ويرتبط بهذه النقطة موضوع التحول الهيكلي للاقتصادات العربية، حيث نجد أن نقص كفاءة المنظومة التعليمية والتدريبية يسهم في تراجع أهمية الإنتاج الصناعي في المجال المسمى بالصناعة التحويلية، أي القائمة على تحويل خصائص السلع المنتجة جوهرياً، من مواد خام إلى منتجات موجهة للاستخدام الإنتاجي والاستعمال الاستهلاكي، وذلك تمييزاً لها عن (الصناعة الاستخراجية) التي تقوم على مجرد استخراج المعادن ومصادر الطاقة من باطن الأرض أو من أعماق البحار.

ومن هنا، فإن تعزيز كفاءة النظام التعليمي، من زاوية "المخرجات"، يمكن ان يسهم بصورة بالغة الفاعلية في إحداث "التحول الهيكلي" المنشود للاقتصادات العربية، باتجاه بناء قطاع صناعي تحويلي رائد موجه لإشباع الاحتياجات الأساسية للسكان.

ولا يقتصر الأمر على كل ما سبق، فإن هناك نقاطاً أخرى مهمة تستأهل البحث العميق في مقامات أخرى، ونخص بالذكر نقطتين:

- 1- أهمية وضرة النظر بطريقة تكاملية، باستخدام ما يسمى "المنهجية متداخلة الأبعاد" Interdisciplinary Approach بين أضلاع منظومة (التعليم و التدريب - التشغيل-الإنتاج-التنمية الشاملة). وسبق أن سكبنا بعض الأضواء على هذه المنظومة، عبر أقسام الورقة.

2- أهمية المواطنة بين مخرجات النظام التعليمي، وخاصة في مجال التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل، من أجل ترقية و تحسين مستويات التنمية البشرية، من جهة أولى، ومواجهة مختلف صور الفقر والحرمان والاستبعاد والتهميش لبعض الشرائح الاجتماعية، من جهة ثانية. و لا ريب أن "المواطنة" تكفل توليد فرص أفضل للأفراد والجماعات من أجل العمل اللائق و كسب الدخل المجزي، وتلك هي البوابة الأولى نحو تحسين مستويات التنمية البشرية ومكافحة الفقر وما يرتبط به من ظواهر اجتماعية ذات طابع سلبي على وجه العموم.

... في ضوء أهداف التنمية المستدامة

من المعلوم أن الأمم المتحدة كانت أصدرت في عام 2000 وثيقة (أهداف الألفية الجديدة للتنمية) لتغطي الفترة حتى عام 2015، ولما انتهت مدتها قامت بإصدار وثيقة (أهداف التنمية المستدامة) لتغطي الفترة حتى 2030. وقام العديد من دول العالم بإصدار وثائق وطنية تحاكي الوثيقة العالمية وتطوعها لمقتضياتها الخاصة، ومنها دول عربية. ومن المعلوم أيا ان أهداف التنمية المستدامة تتمثل في سبعة عشر هدفا تخص القضايا التالية: الفقر، الجوع والأمن الغذائي، الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء، المياه وخدمات الصرف الصحي، الطاقة، النمو الاقتصادي، البنية الأساسية، الحد من صور عدم المساواة، المدن، توفير أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، تغير المناخ، المحيطات، التنوع البيولوجي والتصحر، السلام والعدالة، بناء الشراكات المختلفة.

لن نجد بطبيعة الحال في النص المباشر لأهداف التنمية المستدامة ذكراً صريحاً للعلاقة بين التعليم والتعليم العالي وبين أسواق العمل وإنما يمكن اشتقاق الكثير حول هذه العلاقة من واقع استنتاج تفاصيل الأهداف، وبناء علاقة تشابكية منظومية فيما بين عناصرها، للتوصل إلى بناء مصفوفة فرعية لعلاقة أسواق العمل بمخرجات التعليم العالي بالتطبيق على الدول العربية عموماً، ولكل واحدة منها خصوصاً.

ومن المفترض ان الدول العربية التي قامت بترجمة الأهداف العلمية إلى أهداف وطنية قد قامت بذلك أو قريبا منه .

ويكفي في المقام الحالي ان نقدم "رؤوس أقلام" حول القضية محل البحث في ضوء الوثيقة العالمية وما هو متاح من بعض الوثائق الوطنية في الدول العربية.

ونبدأ بما ذكرته الوثيقة العالمية بشأن التعليم-دون اهتمام مخصوص بالتعليم العالي وإنما بالتعليم العام و لاسيما الأساسي- فقد جاء فيها مايلي:

(يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد احرز تقدم جوهري صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات. و قد تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا ان ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر جسارة كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم. فعل سبيل المثال، حقق العالم التكافؤ بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، ولكن عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الهدف بجميع المراحل التعليمية مازال قليلا).

المهام الواجبة

في ضوء الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة عموما، وما ذكر بخصوص التعليم خصوصا، يمكن أن نخلص بخصوص قضيتنا محل الدراسة (تطوير علاقة أسواق العمل بمؤسسات التعليم العالي في الدول العربية) إلى ما يلي:

1-أهمية المزوجة بين سياسة التوسع الكمي-التي حققت فيها الدول العربية نوعا من النجاح إلى حد كبير بالفعل- وبين التعميق النوعي على مستوى جودة التعليم والتعليم العالي، عن طريق الجمع بين الكفاءة الداخلية للتعليم، فيما يتعلق بالمؤسسات نفسها وأدائها، وبين الكفاءة الخارجية ممثلة في العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمحيط الاجتماعي والبيئة المجتمعية، ولا سيما فيما يتعلق برفع قابلية تشغيل قوة العمل وتوزيع

العمالة المؤهلة معرفيا والمدربة مهاريا بأعلى المعايير المهنية على القطاعات العلى إنتاجية في الاقتصاد الوطني.

2- الاهتمام الأكاديمي والتنظيمي لمؤسسات التعليم العالي بأمرين متكاملين: أولهما تفعيل وظيفة التعليم والبحث العلمي في ضوء مقتضيات الثورة الصناعية الرابعة، وخاصة فيما يتصل بثورة الذكاء الاصطناعي و الأتمتة-أو "الوتوميشن"- والروبوتات. ثانيهما تفعيل وظيفة "خدمة المجتمع" ليس بالمعنى التقليدي ولكن بالمعنى الحديث المتمثل خاصة في زيادة قابلية التشغيل لفئة الشاب، خاصة من النساء، بعد تأهيلهم وتأهيلهن، وفق أحدث كلمة قالها العلم وقالتها التكنولوجيا.

3- بذل اهتمام خاص من قبل مؤسسات التعليم العالي ومنظمات التدريب والتشغيل في اتجاهين: أ- التحول التنموي الهيكلي باتجاه قطاع بالصناعة التحويلية-وليست الصناعة الاستخراجية والمنجمية فقط- والقطاع الخدمي العامل على التطور العلمي والتكنولوجي في عصر التحول الرقمي، وليس القطاع الخدمي التقليدي العامل على الخدمات الاجتماعية والشخصية و العمل في الجهاز الإداري للخدمة المدنية في الحكومات المركزية والمجالس المحلية، كما هو الحال الغالب على قطاع الخدمات في معظم الدول العربية الآن. ب- اهتمام خاص من طرفي العلاقة بين المؤسسات التعليمية العالية والجامعية وبين منظمات العمال، بقضية الاستدامة الإنتاجية والبيئية، من خلال تفعيل آليات استدامة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، والحفاظ عليها للأجيال القادمة بأفضل مما هي عليه، ومكافحة التلوث البيئي. ويرتبط بذلك خفض تكلفة التلوث من الأجهزة المادية والخبرات البشرية، وزيادة استخدام "السلع البيئية" بالمعايير الاقتصادية والتقنية الملائمة للمجتمع. كما يرتبط به تشجيع مؤسسات التعليم العالي و منشآت التشغيل على المزوجة بين تكثيف استخدام العمالة في بلداننا العربية التي تعاني من معدلات عالية للبطالة وفق المقارنات الدولية، وبين استخدام التقنيات الرقمية الحديثة.

4- بالنسبة للبلدان العربية التي عانت خلال السنوات الأخيرة من حالة الانهيار التام أو الجزئي لمنظومات التعليم والعمل، فإن ما يجب عمله يتلخص في الآتي: أ- وضع مخصصات

مالية تساعد على إعادة التعمير وإعادة التأهيل المادي والمعرفي للمؤسسات التعليمية و بيئة الأعمال. ب- المساعدة في توفير ما يمكن توفيره من خبرة في مجال الإمداد بالكفاءات التعليمية، عن طريق آلية "العون الإنمائي" للصناديق التنموية في الدول العربية المعنية. ج- العمل لدى المنظمات الدولية لحملها على توفير مخصصات مالية ومساعدات غير مادية، وفق آلية "التعاون التقني الدولي". د- توفير آليات مؤسسية من باطن جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، تتكفل بمراقبة التنفيذ والرصد والتحسين أولاً بأول. و هذا ما نرجوه.